المبحث الثالث

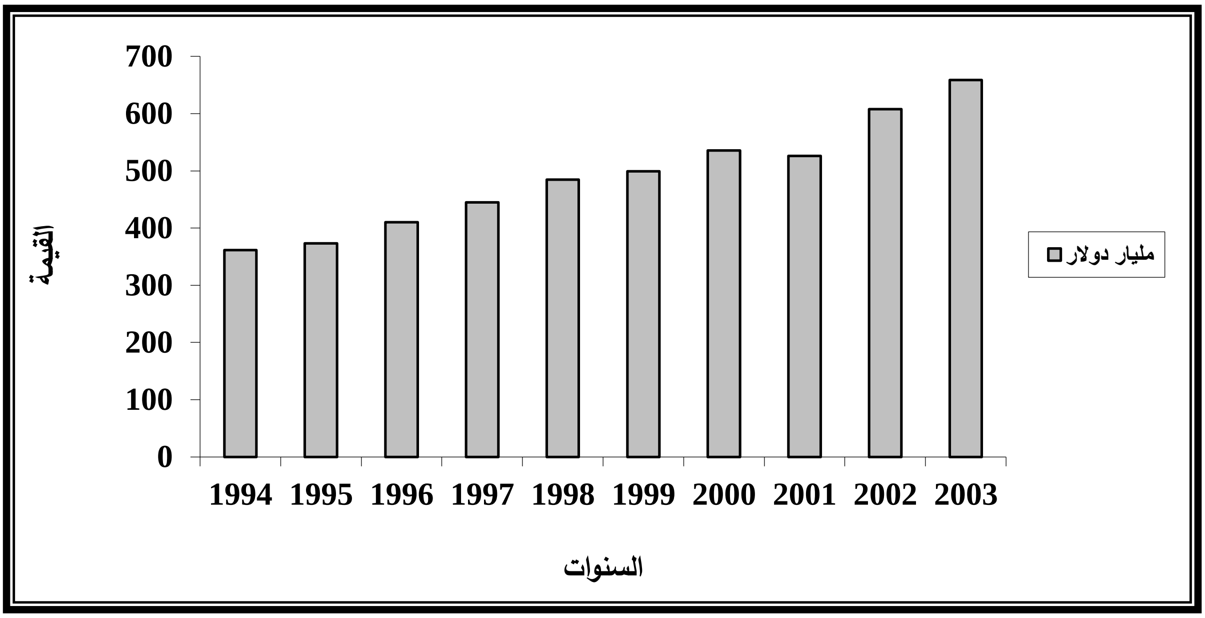
قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي والعراقي نحو الاندماج والتكتل .

اولاً - سمات القطاع المصرفي العربي

هناك مجموعة من السمات للمصارف العربية يمكن قرائتها في الجدول الآتي الذي يبين مؤشرات المصارف العربية لعام 2001 وهي كالآتي:

1- **صغر حجم المصارف العربية** مقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق الدولية وافتقارها إلى الموارد والإمكانات الفنية التي تؤهلها لتحقيق وفورات الحجم، ويلاحظ من الجدول أن حجم الأصول بلغت 526.3 مليار دولار وهي منخفضة عن العام 2000 إذ كانت أكثر من 535 مليار دولار وقد تحسن هذا الحجم عام 2003 إذ بلغ نحو 658.5 مليار دولار مقابل 611.2 مليار دولار عام 2002، ويتابع الشكل الآتي تطور حجم الأصول للمصارف التجارية العربية في المدة (2003-94).

تطور حجم الأصول للمصارف التجارية العربية في المدة (2003-94)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

2- الكثافة المصرفية:

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة. وهي متدنية في العالم إذ لا تتجاوز 0.4 على مستوى الوطن العربي مع ملاحظة التفاوت من دولة إلى أخرى وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق ليصل الى 32 مصرفاً اهلياً يتركز ما يقارب 80% منها في العاصمة بغداد , مما يؤشر انخفاض درجة الكثافة المصرفية على المستوى الوطني والتي تحد من تطور العمل المصرفي وتضع عنه استيعاب مجالات الاستثمار الاقتصادي بمختلف ميادينه في المحافظات الاخرى ويبين الجدول التالي نسبة الكثافة المصرفية في الوطن العربي.

(1)

1 % أو اكثر	لبنان- البحرين- الإمارات- عمان
1 - 0.6%	الأردن- قطر الكويت- السعودية
0.5– 0.3%	المغرب- ليبيا- الجزائر
اقل من0.3%	السودان- مصر- سوريا
0.8%	اليمن

3- درجة التركيز: إن درجة التركيز في المصارف العربية مرتفعة، حيث نجد :

- استأثر أكبر 25 مصرفاً عربياً العام 1999 بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وبنحو 59% من الموجودات، و حوالي 46% من حجم القروض واكثر من 65% من الودائع وبنحو 56% من حقوق المساهمين.

- استأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات-الكويت- لبنان- المغرب) في العام ذاته بحوالي 75% من الموجودات المصرفية وبحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع وفي ما يلي الجدول رقم (2) يبين الحصص النسبية لمصارف الدول العربية من القطاع المصرفي العربي عام 2000

التوني,2003,ص5

كاظم وداغر ,2008,ص169

(%)

البيان	الموجودات	حقوق المساهمين	الودائع
السعودية	21.6	23.7	19.3
مصر	19.4	22.6	19.4
الإمارات	12.2	14.6	15.5
الكويت	8.5	8.8	8.8
لبنان	7.3	4.5	7.9
المغرب	5.9	5.4	6.1
ليبيا	4.5	2.8	4.8
تونس	3.95	6.3	2.6
الأردن	2.9	3.1	2.2
قطر	2.5	2.4	2.3
سوريا	2.5	1.6	1.6
أخرى	8.75	4.2	9.5

4- كفاية رأس المال (الملاءة):

ثمة مؤشرات عدة بهذا الصدد أهمها:

- زادت حقوق المساهمين إلى 56.7 مليار دولار عام 2000 من 33.9 مليار دولار عام 1995.
- ارتفعت نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الودائع من 14.7% عام 1995إلى 16.5% عام 2000.
- ارتفعت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي من 9.4% عام 1995 إلى 11.7% عام 2000.

التوني,2003,ص6,ص7

جدول رقم (3) تطور المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع المصرفي العربي

(مليار دولار)

المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجمل الموجودات	361.1	373.2	410	444.8	455.8	483.1
مجمل الودائع المصرفية	230	235	275	303.2	328.4	343.3
حقوق المساهمين	33.9	35.1	37.1	46.7	53.5	56.7
إجمالـي المطلوبات (القروض والتسليفات)	213	221.6	235	267.3	339.4	349.5
نسبة السيولة	(...)	23.3	23.6	27.3	24.0	25.5
الأرباح الصافية	(...)	(...)	6	6.8	7.5	7.8

5 - النشاط الإقراضي:

- هـناك توجـه واضح للتحرير المالي وتحسن المناخ المالي والمصرفي مع تراجع معدلات الفائدة.
- سـجلت المؤشـرات الماليـة الرئيسـية للمصارف التجارية العربية تحسنا ملحوظـا النصـف الثانـي مـن التسـعينات. أذ بلغ المعدل السنوي لنمو الموجـودات خلال الفترة 1995 - 2000 حوالي 6% في حين بلغ معدل نمو الودائع نحو 8.5% والقروض حوالي 10.8%.

تتراوح نسبة السيولة للمصارف العربية في المتوسط بين 23.3% و 27.3 % خـلال الفـترة مـن 1996-2000 وهـي نسبة جيدة تدل على اهتمام المصارف العربية بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة التزاماتها أو أي طارئ.

جدول(3) التوني,2005,ص7

● مـا زال القطـاع الـتجاري يسـتحوذ على جزء كبير من الائتمان العربي الممنوح يليه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء والإسكان ثم الزراعة.

● مـا زالـت القروض قصيرة الأجل تهيمن على نشاط الإقراض المصرفي العربي.

من اجل الوق وف على طبيعة وحجم وهيكل النشاط الاقراضي في القطاع المصرفي العراقي

نؤشر الآتي-:

أ - يعمل القطاع المصرفي في العراق على الدوام على أساس منح القروض بضمانات عينية، وهذا ما أدى إلى استبعاد (95%) من السكان من الاقتراض أضعاف مضاعفة من تلك لدى القطاع الخاص)انظر النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لعام (2003) بازل ٢ من قبل المصارف من المؤسسات المالية الرسمية وهو ما يشكل كابحا شديد الوطأة لتنمية القطاع الخاص.

ب-بلغ حجم القروض المقدمة من قبل المصارفالخاصة إلى القطاع الخاص نهاية (2001) ما يقارب (4) مليون دولار وهو ما يمثل اكبر من نصف ما قدمه إجمالي القطاع المصرفي الحكومي من قروض، رغم أن موجودات القطاع المصرفي هو فرضية الدراسة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار العراقية.

ج -من خلال الجدول (4) نلاحظ اختلال الأهمية النسبية فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية على مستوى البنوك التجارية حيث شكلت الأهمية النسبية لديون القطاع العام والقطاع الخاص من إجمالي الموجودات المقدمة من قبل المصارف التجارية للقطاعين العام والخاص ما نسبته 68% عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٧١ % شكلت منها ٩,٩ % ديون على القطاع الخاص بينما شكلت النسبة المتبقية وهي ١,٦١ % ديون على القطاع العام كنسبة من موجودات البنوك

التجارية .وفي عام ٢٠٠٣ انخفضت الأهمية النسبية لديون القطاع العام والخاص من إجمالي موجودات البنوك التجارية ٧,٣٤ . % مما يؤشر خلل واضح في سياسة النشاط الاقراضي للبنوك التجارية في العراق.

الجدول (4) الأهمية النسبية لديون القطاع العام والخاص من إجمالي موجودات البنوك التجارية

(مليون دينار)

السنوات / التفاصيل	2001	2002	2003
اجمالي موجودات المصارف التجارية	٢٠٧٤٦٩٩,٤	٢٨١٢٦٩١,٢	٦١٦٠٢٣٠,٣
ديون على القطاع الخاص	٣.٢٢٠٣٦٨	٢٧٩٣٠١	١.٣٨٧٠٧٥
ديون على القطاع العام	١٢٠٤٧٢٤	١.١٧٢١٢١٨	١٧٥٨٥٣٦..٩
١,٢%	١٠..٦	٩.٩	٢.٦
١,٣%	٠.٥٨	١.٦١	٥.٢٨
1,(2+3)	٦.٦٨	٠.٧١	٧.٣٤

المصدر -: اعد الجدول بالاستناد إلى البيانات الواردة في النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٣

ثانياً - هيكلية القطاع

يضم القطاع المصرفي العربي، حسب إحصاءات عام 2000، 477 مصرفاً منها 353 مصرفاً محلياً، 109 مصرفاً أجنبياً، 15 مصرفاً مشتركاً. ويمكن تصنيف المصارف المحلية كالآتي: 253 مصرفاً تجارياً، 45 مصرفاً استثمارياً، و 55 مصرفاً متخصصاً في مجالات الاستثمار والإنماء الصناعي والزراعي والإسكاني وتشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع المصرفي التجاري العربي قد حقق نمواً كمياً ونوعياً حيث بلغ عدد الفروع المصرفية 9426 فرعاً بالمقارنة بـ 9169 فرعاً عام .1999 وعلى الرغم من ذلك فما زالت المصارف العربية صغيرة الحجم حيث تمثل 1% فقط من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف عالمي، ونحو 2% من رؤوس أموالها وحوالي 3% من أرباحها الإجمالية.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك اختلالاً في توزيع المصارف بين الدول العربية. ففي حين يبلغ عدد المصارف في لبنان مثلا 66 مصرفاً، فإن القطاع المصرفي اللبناني لا يمثل إلا نحو 7% فقط من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة هناك 46 مصرفاً لكن حصتها لا تزيد عن 12% من السوق العربية، بينما، في السوق المصرفي السعودي، ثمة 11 مصرفاً فقط في حين يشكل القطاع المصرفي السعودي حوالي 22% من جملة نشاط القطاع المصرفي العربي وان القطاع المصرفي العراق يتكون من مصرفيين حكوميين هما الرشيد والرافدين وخمس مصارف متخصصة و 32 مصرفاً في القطاع الخاص أي انه يتكون من 49 مصرفاً يستحوذ من نشاطها ما يقارب 90% للقطاع الحكومي وهو مايمثل فقط 8% من الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يؤشر خلل هيكلي كبير في بنية القطاع المصرفي.

التوني,2003,ص4

كاظم وداغر ,2008,ص169

ثالثاً – تطور عمليات الاندماج المصرفي و التملك في القطاع المصرفي

ترجع عمليات الاندماج المصرفي العربي تاريخياً إلى تجربة مصرفي الستينيات من القرن المنصرم، عندما بدأت في التأميم وسيطرة الدول على القطاع العام ولاسيما القطاع المالي والمصرفي، وجاءت تلك الاندماجات متسقة ومتطلبات المرحلة وعدت حينها عمليات دمج قسرية، لأنها حدثت بناءً على تدخل حكومي[36] وحصلت موجه أخرى في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتعثر بعض المصارف التي تكونت بفعل تصحيح أسعار النفط وكانت منذ نشوئها تفتقر إلى مقومات النجاح، فعلى سبيل المثال تعثرت مصارف أبو ظبي ودبي فدفعت السلطات النقدية والسياسية إلى دمجها[37]، أما الموجه الحديثة فهي منسجمة مع الاتجاه المتزايد لعمليات الاندماج المصرفي في العالم، وهذه المرة أخذت تلك العمليات صورة الدمج الإستراتيجي أي بين مصارف كبيرة وغير متعثرة.

ويبين الجدول (5) تطور عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي في المدة (95–1999) ويمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: قلة عدد الصفقات قياساً بما يجري سنوياً على الصعيد العالمي، فمثلاً في الإتحاد الأوربي حصلت نحو 760 حالة[38] إندماج في المدة (1995–86).

الملاحظة الثانية: تتركز حالات الاندماج في عدد قليل من الدول العربية، ففي عام 1998 كانت حصة لبنان 12 حالة من مجموع 17 حالة على الصعيد العربي، وفي عام 2000 أستمرت الوتيرة نفسها، وبلغ عددها ست حالات شملت مصارف في البحرين وتونس وعمان ولبنان.[39]

جدول (5) تطور عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي في المدة (1999–95)

البيان / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
لبنان	2	.	5	12	2
الدول العربية الأخرى	1	1	3	5	3
الإجمالي	3	1	8	17	5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص125.

وعلى الرغم من البطء في أنجاز عمليات الاندماجات في القطاع المصرفي العربي وهناك تقديرات تشير إلى احتمالية استمرارها في ضوء التطور الذي تشهده الأطر القانونية والتشريعية الناظمة لهذه العمليات لمصارفها لزيادة رأس المال[40]. وفي هذا المجال اختطت الدول العربية محاولات جادة وناجحة في محاولة للتعايش مع المستجدات التي أقرتها تداعيات العولمة من انفتاح في الأسواق وتطور الخدمات المصرفية التي أصبحت تعتمد بصورة متزايدة التكنولوجيا الحديثة وتمثلت تلك الخطوات بما يأتي:

1- تبذل الجهود لتحسين البيئة المصرفية والمالية العربية ويأتي في هذا الإطار تحديد أسعار الفائدة وإزالة السقوف المفروضة لتعكس ظروف السوق، فضلاً عن إلغاء القيود الأئتمانية المفروضة على المصارف التجارية والسماح لها بإدارة سياساتها الأئتمانية بما يعكس مخاطر السوق وإعادة هيكلية المصارف الحكومية وخصخصه العديد منها، زيادة على الإجراءات الملزمة لتصدير رؤوس اموال المصارف ورفع معدل كفايتها لتتماشى مع المعايير الدولية. [41]

2- استخدام التقنيات المصرفية الحديثة التي تعود بداياتها الى قيام مؤسسة النقد العربي السعودية عام 1986 بإنشاء نظام آلي لمقاصة الشبكات، ثم اتجهت إلى استخدام النقود البلاستيكية من خلال تطوير نظام وطني لأجهزة الصرف الآلي، وبدأ هذا النظام بالعمل في عام 1990 وعرف بإسم شبكة المدفوعات الوطنية فعُزّز لدعم عمليات طرفيات نقاط البيع في عام 1993، وفي عام 1999 تمكنت من ربط 1600 جهاز صرف آلي و(16000) طرفية بيع، وهذا جعل العملاء حاملي بطاقات الصرف البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخصاً من الوصول إلى حساباتهم خلال 24 ساعة ومن كل مكان من السعودية[42]. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ربطت الإمارات والبحرين وقطر بشبكات الصرف الآلي ثم السعودية وعمان، ثم العمل بمشروع موحد لإستخدام البطاقات الذكية بين دول المجلس، أما عن استخدام الانترنت فيبلغ عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية عبر الانترنت ثلاثة عشر مصرفاً في نهاية عام 1999 وهناك المزيد من التوجه العربي نحو الصيرفة الإلكترونية بأشكالها المتعددة.[43]

ومن الجدير الجدير بالذكر أن نشير إلى أن الدول العربية تفتقر الى القوانين الصريحة المشجعة لعمليات الإندماج، وإنما تتم أغلبها في إطار الرغبة في تنويع الأعمال والتطلع الى العالمية.

شنجار ,2007,ص11 ص12 ص13

رابعاً- رأس المال لمصارف عراقية خاصة وعلاقتها بالاندماج المصرفي

أن الاندماج يمكن أن يسهم في رفع رؤوس الأموال للمصارف بموجب اتفاقية "بازل" وذلك لتعدد المخاطر التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر وهي بذلك عرضة للخسارة عندها يجب ألا تسحب المصارف من أموال المودعين وإنما يجب أن يتحملها رأس المال .

و أن العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هي أكثر تماسكاً وتشابكاً من الأمس، وهذه الحالة تجعل من السهولة انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والمصارف الدوليين عليه ويُعّدُ الاندماج المصرفي أحد أهم الأساليب التي يمكن أن تلجأ أليها البنوك المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات وبسبب من عدم قدرتها على تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال التي تحددها السلطات النقدية.

خامساً - التوصيات المشجعة لعملية الاندماج

لا بد من توافر بعض الشروط المشجعة للاندماج في الجهاز المصرفي والتي تتمثل في

1- قيام البنك المركزي بشرح وتوضيح تعليمات للاندماج المصرفي في العراق الواردة في الفصل التاسع من تعليمات تنفيذ قانون المصارف المرقمة (3) الصادرة في الجريدة الرسمية بعددها 4172 في 2011/1/30 والصارة استناداً لنصوص المادة (3) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 بما يحدد اطرها ووسائلها.

2- قيام البنك المركزي بمفاتحة وزارة المالية باعفاء المصارف المندمجة من الضرائب والرسوم المترتبة عليها لمدة معينة ،

3- السماح لاجراء عمليات الاندماج فيما بين المصارف المحلية مع المصارف الاجنبية لعاملة خارج العراق.

4- خلق المناخ الملائم لاجراء عمليات الاندماج المصرفي بابعاده المختلفة تنظيما وتشريعا وبمختلف الوسائل الممكنة على ان يكون الاندماج طوعيا "ما امكن ومع بقاء الباب مفتوحاً امام السلطه النقدية لتقدير حالات الاندماج القسري وبما يخدم المصلحة الوطنية .

شنجار ,2007, ص5

عبدالنبي , 2015, ص10 ص11

5- ان تتم عملية الاندماج خلال مدة زمنية معينة انتقالية يتم فيها الاندماج باسلوب متأن ومنهجي وذلك لان عملية اندماج مصرفين لكل منهما خصوصيته لا يمكن ان تتم بسرعة وبمجرد شراء الاسهم أوبيعها.

6- منح المصرف الدامج مهلة لتسوية اوضاعه المالية والقانونية والادارية.

7- منح قروض للمصرف الدامج بشروط ميسرة باستخدام وسائل الائتمان الثانوي الذي يمكن تقديمه من قبل البنك المركزي العراقي استنادا "لقانونه رقم 56 لسنة2004 .

عبدالنبي , 2015, ص10 ص11